

شرح ليس مسوغا للتكرار **قوله** ومثله
 بثلاثة اثنان لا محل للعطف مثله **قوله**
 فكان تنفيذ وصيته في محل يكون حقه
 اولى عبارة الكافي من محل يحتمل ان يكون
 حقه **قوله** كذا في الكافي علمت عبارته وتامها
 ولانه يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان
 الضائع اجود فيكون هذا وسطا يحتمل ان يكون
 في الردي بان يكون الضائع اردي فيكون
 هذا وسطا فكان هذا تنفيذ وصيته
 في محل يحتمل ان يكون حقه كذا قرره صاحب
 الهداية في شرحه الصغير انتهى **قوله**
 ويبيت معين ذكر في الكافي والتبيين كيفية
 قسمة **قوله** كما في الاقرار قال في الكافي
 والامع انه على الاتفاق والفرق لحرمان الاقرار
 بملك الغير صحيح حتى لو ملكه بعده امر بالتسليم
 الي المقر له اما الوصية بملك الغير فلا تنفع حتى
 لو ملكه ثم مات لا تنفع وصيته ولا تنفذ **قوله**
 دفع ثلث نصيبه هو استحسان والقياس
 ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر
قوله بخلاف ما اذا اقر احداهما بدين لغيره
 يعني في دفع المدين كل ما في يده اذا كان الدين مستقرا
 له

قوله وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته
 او لا من الامم من الولد قال في الكافي وعندهما
 تنفذ منها علي السواء وكذا في الهداية وجعل
 في الجوهرية الخلاف على عكس هذا فقال
 وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ
 ما يخصه منها جميعا عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد ياخذ ذلك من الام فان
 فضل شي اخذه من الولد ثم قال وهذا اينا
 ما ذكر في الهداية وهو مثل ما في القدوري
باب العتق في المرض قوله بخلاف
 الاخبار يعني يعني كالاقرار بالدين وما ليس
 ببيع يعني كالنكاح بمهر المثل فانه ليس
 كذلك يعني لا يكون معتبرا بحال صدره
 من المرض يكون من جميع المال **قوله** واعتاقه
 الي اخره الانسب ذكره بالغائه فربما على ما جعله
 اصلا **قوله** لانها في حكم الوصية شبهت بالوصية
 ولم تكن وصية لان الوصية ايجاب بعد الموت
 وهذه التصرفات منجزة في الحال لكن لما
 كانت في المرض صارت حكمها التعلق بحق
 الورثة **قوله** فان حبا تم اعتق الي اخره تنفذ
 علي مقدار كانه قيل المحاباة والهبة الي اخره